العلاقات الروسية - الصينية للفترة (1991 - 2010م)

صداح أحمد الحباشنة(*)
محمد حمد القطاطشة(**)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات الروسية – الصينية للحقبة ما بين (1991–2010م)، مستخدمة منهج دراسة الحالة (الوصفي)، وقد بينت الدراسة ما يلي:

أولاً: إن العلاقات الروسية – الصينية قد بدأت في التحسُّن منذ عام 1989؛ أي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، ولكن بعد هذا الانهيار واختفاء أوجه الخلافات الأيديولوجية اندفعت هذه العلاقات اندفاعاً لم يشهده البلدان من قبلُ.

ثانياً: قام البلدان بتنسيق مواقفهما تجاه الكثير من القضايا؛ فروسيا تحتاج إلى الصين لمساعدتها في موقفها من توسعات حلف الأطلسي، وقضية الدرع الصاروخي، وقضية الاعتراف الأمريكي باستقلال كوسوفو، وانضمام جورجيا وأوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي. أما الصين فتحتاج إلى روسيا لتأييد موقفها تجاه قضايا عدة، كالتدخل الأمريكي الدائم في ملف حقوق الإنسان الصيني، والتسلح الصيني، وقضية تايوان.

ثالثاً: لقد تطورت العلاقات الروسية – الصينية لتشمل مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والإنسانية.

رابعاً: على الرغم من هذا التطور في العلاقات الروسية – الصينية، فإنه ما زال هناك كثير من القضايا الخلافية بين الدولتين، مثل الخلل الديمغرافي، والتنافس حول شبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز، وتضارب المصالح أحياناً، والدعم العسكري الروسي للهند العدو التاريخي للصين، وتطور العلاقات الصينية مع أمريكا المنافس التقليدي لروسيا.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن. dr-saddah@yahoo.com
(**) قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، مجلس النواب الأردني، الأردن. alkatatsheh_mp@hotmail.com

خامساً: هناك العديد من السيناريوهات المحتملة للعلاقات الروسية – الصينية، لكن السيناريو المحتمل – كما يبدو – هو استمرار علاقة التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

المصطلحات الأساسية: العلاقات الروسية – الصينية، نظام متعدد الأقطاب، ديمتري ميدفيدف، منظمة شنغهاي للتعاون.

المقدمة:

تعدّ العلاقات الروسية – الصينية واحدة من أهم العلاقات على المستوى الدولي؛ وذلك نظراً لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى، فكلتاهما عضو في النادي النووي الدولي، وهما أيضاً من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولهما حق "الفيتو"، وهما الأقدر على منافسة الولايات المتحدة.

وتعود إرهاصات العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والصين إلى عام 1949، إلا أن هذه العلاقات شابها الخلاف والتنازع لأسباب أيديولوجية منذُ عام 1959، بَيْدَ أنَّها بدأت بالتحسن منذ عام 1989؛ أي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد تواصل هذا التحسن في العلاقات بين روسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفييتي) والصين لكن دون حدوث تغيرات دراماتيكية إلى أن تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام 2000؛ حيث اندفعت هذه العلاقة اندفاعاً لم يشهده البلدان من قبل، نتيجة تعميقه لتوجهات "أوربية آسيوية" في سياسة روسيا الخارجية، على عكس الرئيس يلتسون ذي التوجهات "الأوروبية الأطلنطية" التي سيطرت على السياسة الروسية طوال عقد التسعينيات.

ومن ناحية أخرى، قام البلدان بالتنسيق بينهما في مواجهة السياسة الأمريكية، التي تعتمد السياسة الأحادية وتوظيف الأحلاف الدولية والقوة العسكرية، وتهميش الأمم المتحدة كآليات رئيسة لإدارة علاقاتها الدولية؛ فكلاهما يدعو إلى عالم متعدد الأقطاب، وإلى تعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية.

كما تطورت العلاقات الروسية – الصينية لتشمل مختلف المجالات العسكرية والتجارية والثقافية والإنسانية.

وعلى الرغم من هذا التطور في العلاقات الروسية–الصينية ؛ فإنه ما زال هناك العديد من القضايا الخلافية العالقة بين الدولتين، مثل الخلل الديمغرافي، والتنافس الصيني مع روسيا حول شبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز، وتضارب المصالح أحياناً، والدعم العسكري الروسي للهند العدو التاريخي للصين، **وتطور**

العلاقات الصينية مع أمريكا المنافس التقليدي لروسيا خاصة في مجال التعاون الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تطور العلاقات الروسية–الصينية خلال الفترة (1991–2010)، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونشوء نظام يتَّسم بالأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية الواضحة على النظام الدولي؛ حيث تبلورت هذه العلاقة في مطلع التسعينيات عن طريق حل الخلافات بينهما وخاصة الخلافات الحدودية وتوثيق العلاقة بينهما.

كما تهدف الدراسة إلى توضيح مراحل تطور هذه العلاقات وتعمقها، التي تناولت مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية والإنسانية، حيث قام البلدان بتنسيق مواقفهما تجاه كثير من القضايا الدولية وخاصة في مجلس الأمن.

وتهدف الدراسة أيضاً إلى تفسير أهم القضايا العالقة في العلاقات الصينية – الروسية مثل الخلل الديمغرافي، والتنافس الصيني مع روسيا حول شبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز، وتضارب المصالح أحياناً، والدعم العسكري الروسي للهند العدو التاريخي للصين، وتطور العلاقات الصينية مع أمريكا المنافس التاريخي لروسيا، خاصة في مجال التعاون الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تبحث في كثير من المسائل والقضايا الدولية ومدى تأثيرها في تحديد العلاقات الروسية–الصينية، وكذلك تأثير التطورات الدولية على هذه العلاقة خلال عقدين من الزمن، كما تنبع أهميتها من أنها تركز على أهمية التطورات الخاصة بالبلدين وأثرها في العلاقات بينهما، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور نظام دولي جديد تنفرد به الولايات المتحدة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في البحث بإشكالية العلاقات الروسية – الصينية من عام 1991 حتى عام 2010؛ حيث شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً يتسم بالتعاون والتقارب في مجالات متعددة؛ لتتناول مختلف المجالات التجارية والاستثمارات

والمشروعات المشتركة. كما يتوافق الموقف الروسي مع المواقف الصينية على صعيد القضايا السياسية الدولية، وخاصة في مجلس الأمن، لمواجهة مخططات غربية – وتحديداً أمريكية – لفرض معايير جديدة في العلاقات الدولية. وقد تجلى ذلك في موقف الدولتين من أحداث ليبيا، أو في مسيرة التعامل مع الملفين الإيراني والكوري الشمالي، أو إزاء الملف السوري حالياً.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات بين البلدين وسبر أغوارها وتطورها على مختلف الصعد منذ عام 1991 حتى عام 2010.

من ناحية أخرى، فإن التطور في العلاقات بين البلدين قائم على الرغم من وجود بعض الاختلافات في توجهات كل منهما، ولذلك فإن العلاقات لم ترقَ بعد بينهما إلى مستوى التحالف.

منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة منهج دراسة الحالة (الوصفي)؛ حيث تدرس جوانب ظاهرة التفاعل أو العلاقة بين روسيا والصين بالتركيز على جمع المعلومات وتحليلها والاستفادة منها لمعرفة طبيعة هذه العلاقة وتطورها بين الدولتين، ومن ثم تحديد السلوكيات أو التفاعلات بينهما، وتأثير هذه العلاقة على طبيعة النظام الدولي وإمكانية مساهمة الدولتين في تغيير نمط التفاعل الدولي بما يخدم مصالحهما.

أسئلة الدراسة:

سوف تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أسس العلاقات الروسية- الصينية وموضوعاتها ومرتكزاتها خلال عقدين من الزمن (1991–2010) فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقات؟

تقسيم الدراسة:

بناءً على أهداف الدراسة ومشكلتها وأسئلتها فإنها تقسم إلى المحاور التالية:

أولاً: لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات الروسية – الصينية.

ثانياً: أسس العلاقات الروسية- الصينية ومرتكزاتها وأهم قضاياها.

ثالثاً: أهم سمات التعاون بين روسيا والصين.

رابعاً: أهم القضايا العالقة في العلاقات الروسية – الصينية.

خامساً: "السيناريوهات" المستقبلية للعلاقات الروسية – الصينية.

أولاً – لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات الروسية – الصينية:

شهدت الحقبة 1949 – 1959 قمة التعاون بين الصين والاتحاد السوفييتي؛ فقد أسهم الاتحاد السوفييتي بدرجة كبيرة في نجاح الثورة الصينية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في سنة 1949؛ ومنذ ذلك التاريخ ولمدة عشر سنين قدَّم الاتحاد السوفييتي مساعدات اقتصادية وفنية هائلة شكلت العمود الفقري للتطور الاقتصادي والعسكري الصيني، ولكن في (1959/6/2) قامت موسكو بإلغاء الاتفاق الذري كانت قد أبرمته مع بكين عام 1957م، وكان لذلك وقع سيئ على القادة الصينيين؛ مما أدى إلى تصعيد الخلافات بين البلدين. ويعزو القادة السوفييت سبب نشوء هذه الخلافات إلى انتهاج الصين قومية متعصبة، وابتعادها عن الخط العام للشيوعية، بحسب ما أرادته موسكو، وأن بكين تحاول إضعاف الموقف السوفييتي في الحركة الشيوعية العالمية في العالم الثالث، كما اتهمت القيادة الصينية السوفييت بالتعايش السلمي مع الإمبريالية؛ وأدّى إلغاء الاتفاقية الذرية المشار إليها إلى سحب 1390 خبيراً سوفييتياً وإلغاء 343 اتفاقية للمساعدات الفنية، وعدم تنفيذ 257 مشروعاً علمياً، وكان ذلك بمنزلة ضربة قاسية للاقتصاد الصيني.

وزادت حدة الخلاف بسبب النزاع الهندي–الصيني، وأزمة كوبا، وحرب فيتنام، والهجوم على السفارة السوفييتية في بكين في أثناء الثورة الثقافية، وانتقاد الزعيم السوفييتي برجنيف، والمنافسة حول تزعم الحركة الشيوعية العالمية، وهكذا بحلول عام 1969 تدهورت العلاقات بين البلدين؛ حيث تحولت من نزاع عقائدي إلى مجابهة عسكرية، ولكن هذه الخلافات فقدت حدَّتها بعد موت الزعيم الصيني ماوتسي تونغ في عام 1976 (Blank, 2010).

ولكن لم تظهر بوادر التحسن والدفء في العلاقات بينهما إلا مع حلول الثمانينيات، وخاصة بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الزعيم السوفييتي غورباتشوف إلى بكين في عام 1989، وعقب انهيار الاتحاد السوفييتي حدث نمو وتطور تدريجي بين البلدين؛ ففي (كانون الأول/ ديسمبر 1992) قام الرئيس الروسي يلتسن بأول زيارة له إلى الصين، واستطاع البلدان حلَّ 99% من مشكلات الحدود المشتركة التي كانت تخيم كسحابة على أية علاقة بينهما، وفي هذه الزيارة

بحث التعاون الاقتصادي بين البلدين، الذي غدا أيضاً محور المباحثات التي قام بها تشير نوميردين رئيس الوزراء الروسي خلال زيارته للصين في (أيار/مايو 1994م)، وكانت هذه الزيارة فاتحة عهد جديد في العلاقات الروسية – الصينية؛ حيث ركزت على بحث العلاقات الثنائية بينهما ومحاولة إزالة التوتر المجمد في علاقاتها، ووقعا على اتفاقية بشأن الحدود الغربية بينهما.

وعزز التعاون بين البلدين خلال الزيارة التي قام بها لي بنغ رئيس مجلس الدولة الصيني إلى موسكو في (تموز/يوليو 1995)؛ حيث وقعت ثماني اتفاقيات مشتركة بين البلدين تضمنت اتفاقية لتسليم المجرمين، وبناء جسر مشترك على نهر "آخمور" المشترك بينهما، وحماية الغابات من الحرائق، وحماية البيئة، والتعاون في مجال العلوم والتقنية، وتطوير الزراعة والاقتصاد، وتشييد محطتين للطاقة في الصين بمساعدة الخبرة التقنية الروسية (Legvold, 1995).

إلا أن الطفرة الحقيقية في العلاقات بين البلدين جاءت مع زيارة يلتسن لبكين بعد إعلان بكين عام 1996، حيث وقع على معاهدة أمنية بين روسيا والصين وكل من كازخستان وطاجكستان وقيرغيزستان، تضمنت التعهد بعدم الاعتداء، وخفض القوات، وتحديد عدد ونوعية المناورات العسكرية المسموح بها في المنطقة الواقعة على جانب الحدود الروسية–الصينية، وحضور مراقبين من الدول الموقعة على المعاهدة للمناورات، والإعلان المسبق عنها.

وحقيقة الأمر، أن هذه المعاهدة كانت هي بداية منظمة شنغهاي ذات الدور المحوري في الأمن الإقليمي لمنطقة آسيا الوسطى حالياً. ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات الروسية–الصينية تحولاً جذرياً استمر وازداد عمقاً وأهمية خلال العقدين التاليين؛ فأوجه التكامل والتعاون بين روسيا والصين كثيرة ومختلفة، وعادة ما تجمعهما معارضة السياسات الأمريكية؛ حيث تحتاج روسيا إلى الصين، من أجل مساندتها في مواقفها ضد توسعات حلف الأطلنطي وسياسات الولايات المتحدة المهيمنة على الحلف، أما الصين فتحتاج إلى تأييد موقفها تجاه تايوان، فتخشى من تطور العلاقات التايوانية–الأمريكية في إطار اتساع دائرة النفوذ الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة (Blank, 2010).

وفي إطار تحقيق تلك الأهداف أعلنت الصين تأييدها الكامل للموقف الروسي

المعارض لتوسعات الحلف، في حين أصدر يلتسن عام 1992 قراراً جمهورياً لتحديد علاقة روسيا بتايوان، وعدّها جزءاً لا يتجزأ من الصين.

وحقيقة الأمر أن التوجه الذي سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية عام1991 حتى نهاية عام 1995، في ظل وزير الخارجية آنذاك كوزيريف، هو اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلنطي، على اعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق الكفيل لتمكين روسيا من النهوض اقتصادياً.

وهكذا بدأ يلتسن في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتباراً من عام 1995؛ إذ بدأت تتبلور ملامح توجه "أوراسي جديد"، أساسه أن روسيا دولة أوروبية–آسيوية (أوراسية) (Blank, 2010).

وقد تأكد هذا التحول في السياسة الخارجية الروسية مع تعيين بريماكوف وزيراً للخارجية في يناير سنة 1996؛ حيث بلور ما أصبح يُعرف باسم "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية؛ وتدور ملامح هذا المبدأ حول:

1 – إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقتراح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند " كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأمريكية، وفي هذا الإطار أسهمت روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون.

2 – معارضة توسيع حلف الأطلنطي في دول الكتلة السوفييتية السابقة.

3 – الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدا دورها يتوارى لحساب حلف الأطلنطي (Primakov Dectorine, 1998).

ومع مجيء الرئيس بوتين إلى الحكم، كانت هناك تخوفات صينية من أن يكون الرئيس الجديد ذا توجهات غربية، ولكن سرعان ما أثبت تمسكه بالتوجه الروسي تجاه آسيا وخاصة الصين؛ حيث أصبحت هناك قناعة راسخة بأنَّ الدولتين غير الحليفتين للولايات المتحدة قد أصبحتا في خندق واحد، في ظل إصرار الأخيرة على التفرد بالنظام الدولي، وتبلورت هذه العلاقة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وذلك بتوقيع معاهدة التعاون وحسن الجوار في يوليو 2001، وقد جاءت هذه الاتفاقية لتدعيم "الشراكة الاستراتيجية" بين البلدين، وركزت على ما يلي:

1 – المعارضة المشتركة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوروبا.

2 – رفض المفهوم الغربي "التدخل الإنساني" الذي تبناه حلف الناتو عام 1999م في كوسوفو.

3 – الدعم الروسي لمفهوم "صين واحد"، والاعتراف بحق الصين في تايوان، وفي المقابل تقوم الصين بدعم روسيا فيما يخص وحدة الأراضي الروسية وسيادتها.

4 – تدعيم التعاون العسكري بين الطرفين.

5 – معارضة الخُطط الأمريكية للتوسع العسكري، التي تُلحق الضرر بمصالح الأمن العالمي (International Crisis Group, 2006).

من ناحية أخرى توالت الوقائع الداعمة لمسيرة العلاقات الروسية – الصينية، والمنفذة لمواد معاهدة التعاون وحسن الجوار، ومنها صدور بيان مشترك عن الجانبين في (1/ يوليو/ 2005)، يتضمن التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين في مختلف القضايا التي تتصل بمصالحهما ولا سيما قضايا السيادة الوطنية، والأمن وسلامة الأراضي ووحدتها ومقاومة النزاعات الانفصالية؛ حيث أبدت الصين تفهمها لسياسات روسيا إزاء الشيشان، كما أيدت روسيا مواقف الصين وسياساتها بشأن مناطق تايوان والتبت وإقليم تشينج يانج.

وأظهرت الدولتان موقفهما من إصلاح الأمم المتحدة والعولمة والتعاون بين الشمال والجنوب والاقتصاد والتجارة العالمية، كما نفذتا مناوراتهما العسكرية المشتركة باسم "رسالة السلام 2005" حيث يسعى كل طرف من هذه المناورات إلى تحقيق غايات ومآرب محددة، وإن اتفقتا معاً على إبراز استعدادهما للوقوف أمام المساعي الأمريكية الهادفة لبسط النفوذ في القارة الآسيوية بقصد الهيمنة على ثرواتها من النفط والغاز في آسيا الوسطى والقوقاز من جهة، ومحاصرة روسيا والصين وإيران استراتيجياً من جهة أخرى (محمد عباس ناجي، 2002).

من ناحية أخرى، قام البلدان بتبادل "العامين الوطنيين"، وعقد فعاليات "عام روسيا في الصين" ثم "عام الصين في روسيا"، منذ عام 2006، كأحد أبعاد الشراكة متعددة الأبعاد ومتعمقة الجذور بينهما. فروسيا والصين تدركان جيداً التغير في ميزان القوى في العالم الذي بدأ يميل بقوة لصالح الشرق، وكون آسيا ساحة استراتيجية رئيسة للقرن الحالي من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وإنه إذا لم تتمكن موسكو وبكين من توسيع نطاق حضورهما في هذه

القارة على نحو كيفي، فإنهما مهددتان بأن تكونا لاعبين ثانويين، ليس في منطقة آسيا والمحيط الهادي فقط، وإنما على الصعيد الدولي (بشير عبدالفتاح، 2005).

كما تابع الرئيس ديمتري ميدفيدف مسيرة توثيق العلاقات الروسية الصينية؛ حيث صرح عشية زيارته الأولى عقب توليه منصبه يوم (7/مايو/2008): "إن روسيا تعد الصين أحد شركائها الرئيسين في سياستها الخارجية، وأن الصين التي باتت اليوم واحدة من القوى الدولية البارزة تؤدي دوراً مهماً في تعزيز علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادي وعلى الصعيد العالمي برمته، وأن العلاقات الروسية – الصينية تتميز اليوم بطابع الشراكة الاستراتيجية بعد أن ارتقت إلى مستوى لم يسبق له مثيل من ذي قبل" (نورهان الشيخ، 2011 ب).

وفي الذكرى السنوية لبدء العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والصين عام 2009، أجرى الجانبان مناورات مشتركة ضد الإرهاب بالقرب من المنطقة الحدودية في شهر يوليو من العام نفسه.

وفي نوفمبر عام 2010، قررت روسيا والصين استخدام عملتيهما الوطنيتين في التجارة الثنائية، بدلاً من الدولار الأمريكي؛ وذلك لحماية الاقتصاد الداخلي من تأثيرات الأزمة المالية الدولية التي وقعت عام 2008 (نورهان الشيخ، 2011 ب).

وقد أكدت القيادة الروسية دوماً هذا؛ إذ وصف الرئيس الروسي السابق ورئيس الحكومة الحالي فلاديمير بوتين، العلاقات الروسية – الصينية بأنها: "تحمل طابعاً استراتيجياً وتتميز بالثقة، وارتقت إلى أعلى مستوى". وأكد في أكتوبر 2010م أن "الشراكة الاستراتيجية الحقيقية القائمة بين البلدين تستجيب لمصالح الشعبين على المدى الطويل، وتساعد على ضمان الأمن والاستقرار الدوليين، وأن العلاقات بين روسيا والصين قد بلغت حالياً أعلى مستوى لها على مر تاريخها كله، وهي تتصف بتنمية التعاون الديناميكي وتبادل المنفعة في جميع الميادين، وأن العلاقات الممتازة بين روسيا والصين تساعد على توطيد الأمن والاستقرار في العالم".

كما أكد رئيسا الدولتين: روسيا ديمتري ميدفيديف، والصين، هو جينتاو – خلال لقائهما في بكين في (27/سبتمبر/2010م) – اتفاق وجهات نظر الدولتين ومواقفهما من مجموعة من القضايا الدولية والإقليمية، منها مشكلات التنمية

العالمية، والتغيرات المناخية، ودور الأمم المتحدة في مكافحة أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، والموقف من الملف النووي الكوري الشمالي (نورهان الشيخ، 2011 ب).

وفي (16/يونيو/2011) أصدر الرئيسان الروسي ديمتري ميدفيديف والصيني هوجينتاو **بياناً مشتركاً** بمناسبة الذكرى الـ 10 لتوقيع معاهدة التعاون وحسن الجوار بين البلدين، مشيراً إلى أن الدولتين شهدتا تنمية سريعة وشاملة للعلاقات الثنائية في العقد الماضي، وذكر البيان أن روسيا والصين قررتا الاستمرار في تعزيز التعاون بينهما في مختلف مجالات التعاون (الأخبار العربية، 2011).

وحقيقة الأمر، أن العلاقات الروسية – الصينية قد شهدت في عهد الرئيس ديمتري ميدفيد دفعة قوية في مختلف مجالات التعاون، وخاصة التنسيق في مواقفهما تجاه القضايا الدولية ولاسيما داخل مجلس الأمن.

ففي (2011/3/17) امتنعت كل من روسيا والصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن 1973 الخاص باتخاذ جميع التدابير لحماية المدنيين الليبيين من نظام القذافي (نورهان الشيخ،2011). (نورهان الشيخ، 2011 أ).

وفي (2011/8/15م)، قامت كل من روسيا والصين بمقاطعة جلسة مشاورات مجلس الأمن، الخاصة بمناقشة مقترح غربي لفرض عقوبات على النظام السوري، تعبيراً عن رفضهما فكرة فرض عقوبات على سوريا ومنح النظام السوري المزيد من الوقت لتطبيق الإصلاحات.

وأوضح مساعد الرئيس الروسي سيرغي بريخودكو، في تصريح صحفي في (2011/8/16م): "أن روسيا والصين تدعوان إلى حل الأوضاع المتأزمة في الدول العربية بالأساليب والطرق السلمية فقط". وأضاف "أن روسيا والصين تؤكدان عدم جواز التدخل الخارجي في العمليات السياسية داخل دول المنطقة، وأيضاً عدم جواز فرض وصفة علاج لا تأخذ في الاعتبار الخصوصية المحلية لهذه الدول (موقع المجهر، 2011).

ثانياً – أسس العلاقات الروسية-الصينية ومرتكزاتها وأهم قضاياها :

حكمت العلاقات الروسية – الصينية خلال العقدين الماضيين، مجموعة من الأسس والمرتكزات، التي أفضت إلى الاتفاق في سياسات البلدين ووجهات نظرهما

فيما يتعلق بقضايا أساسية عدة، كان لها دور واضح في مسيرة العلاقات بينهما، لتشكل مرتكزات ومحددات لهذه العلاقات، ويمكن عرضها بإيجاز فيما يلي:

أولاً – رفض الدولتين للسياسة الأحادية القطبية، مع ضرورة العمل على تشكيل نظام دولي جديد يتسم بتعدد الأقطاب، ويعكس التنوع الثقافي والاجتماعي وتعدد النظم السياسية فيه، وتبادل المنافع، والعمل معاً من أجل احتواء مصادر التهديد الجديدة التي فرضت نفسها على العالم. مع الحرص على أداء دور عالمي متزايد في القضايا الدولية والإقليمية، وذلك عن طريق كثير من الآليات، منها اتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه القضايا الدولية التي تتبنى فيها الولايات المتحدة مواقف متشددة، واتخاذ مواقف معارضة للولايات المتحدة في مجلس الأمن وعدم جعله أداة طيِّعة في يد واشنطن لتغليف سياستها العدوانية تجاه كثير من الدول وإكسابها الشرعية الدولية، أو لمنع إصدار قرارات تؤثر سلباً على مصالح الدولتين أو حلفائهما، والأمثلة كثيرة، مثل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والملف النووي الإيراني والملف النووي الكوري (أبو بكر الدسوقي، 2007).

وحقيقة الأمر، أنه بعد وصول بوتين إلى السلطة في يناير عام 2000، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية؛ ففي يونيو عام 2000، قدم مبادئ عدة لسياسة روسيا الخارجية عُرفت باسم "مبدأ بوتين"، وقد ركز على **تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عُظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية؛** فروسيا تتحول نحو بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية وإعادة بناء محيطها الإقليمي، دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، ولذلك سعت روسيا لاستعادة قوتها، وإن ذلك لا يمكن أن يتحقق بمواجهة القوى والدول الصاعدة في المنطقة، بل بالتعاون معها ولا سيّما الصين (Foreign Policy Concept Of The Russian Federation, 2000).

أما بالنسبة إلى الصين فقد أسهمت النقلة العالمية في السياسة الدولية وعبر القادة الاستراتيجيين الصينيين، في إعادة تقييم سياسة الصين الأمنية ومناقشة جميع الاحتمالات والخيارات المتاحة، ومنها إنشاء علاقات تعاون ثنائية أو تحالف

قوي ومتين، وذلك لصدِّ هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة، ومحاربة نزعتها الأحادية (Blank, 2010).

ثانياً – رفض المفهوم الغربي "التدخل الإنساني" الذي تبناه حلف الناتو عام 1999م في كوسوفو عندما رفضت روسيا استقلال هذا الإقليم، وأشارت أكثر من مرة إلى أنها ستستخدم حق النقض "الفيتو" لعرقلة أي مشروع قرار في مجلس الأمن يتضمن إعطاء الإقليم حق الاستقلال. ويمكن وضع الموقف الروسي الرافض لاستقلال الإقليم في إطار سعي موسكو لاستعادة نفوذها وتأثيرها في منطقة البلقان، وحمايتها من التداعيات الإقليمية السلبية لهذا الانفصال، خاصةً فيما يتعلق بقضية الشيشان. أما الصين فقد كانت من قبل متقبّلة لفكرة انفصال الإقليم، على أساس أن حالة كوسوفو حالة فريدة لا يمكن أن تتكرر في أقاليم أخرى، ولكن الرؤية التي طرحتها روسيا في هذا الشأن جعلت القيادة الصينية – إلى حد ما – إلى جانب الموقف الروسي (International Crisis Group, 2006).

وعند إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد في (17/فبراير/2008)، رفضت روسيا هذا الاستقلال، وقد أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي كيسيليك أن موقف روسيا من وضع كوسوفو يظل من دون تغيير، وأن موسكو لن تعترف باستقلال كوسوفو أحادي الجانب ووصفه بالاستقلال غير الشرعي.

أما الموقف الصيني فقد جاء عبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية ليوجيانتشاو، ثاني يوم من إعلان استقلال كوسوفو؛ حيث صرح "أن هذا الموقف الأحادي من قبل كوسوفو قد تترتب عليه سلسلة من العواقب وتداعيات بالغة السلبية على السلام والاستقرار في البلقان، وعلى جهود بناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو؛ الأمر الذي يشعر الصين بالقلق العميق تجاهه"(المركز العربي للمعلومات، 2008).

ثالثاً – التنسيق في مكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار جاءت فكرة إنشاء منظمة شنغهاي في (15 يونيو عام 2001) لتحلّ محلّ مجموعة شنغهاي للدول الخمس، أو خماسي شنغهاي، التي كانت تضم "روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان"، ثم انضمت أوزبكستان عام 2001. وبعد الإعلان عن إنشاء المنظمة وقعت معاهدة للدفاع المشترك ضد الإرهاب الدولي والتطرف الديني والحركات الانفصالية، كما اتفق على إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب، وقد سيطرت على

أعمال تلك القمة القضايا الأمنية؛ حيث أكد رؤساء الدول الست أن أمن آسيا الوسطى يشكِّل أمن أوراسيا كلها، وأن التهديد الأساسي لأمن آسيا الوسطى ينبع – بصورة أساسية – من الحركات الانفصالية والإرهاب والتطرف الديني، وقد تعهدت روسيا والصين بمساعدة دول آسيا الوسطى في مواجهة مشكلاتها المتعلقــة بالإرهاب والتدخل الأمريكي في هذه المنطقة (Weitz, 2008).

ثالثاً – أهم سمات التعاون بين روسيا والصين:

يبدو واضحاً أن من أهم المدخلات التي تعزز العلاقات بين روسيا والصين هو التعاون في المجالات التالية:

من **الملاحظ أن من أهم سمات العلاقات الروسية – الصينية، تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولتين؛** فقد شهد عام 2000 تطوراً كبيراً في مجال التجارة الثنائية بين الطرفين حيث تجاوزت 8 مليارات دولار، وارتفع حجم التجارة الصينية – الروسية ليبلغ 10,67 مليارات دولار ثم 12 مليار دولار في عام 2002، لكن هذا المبلغ يبقى متواضعاً مقارنة مع حجم التجارة الصينية الأمريكية على سبيل المثال. وعلى العموم فإن التعاون الاقتصادي المشترك في نمو متزايد؛ فقد تكثّفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عام 2004، وبلغت نحو 21,2 مليار دولار، بزيادة نسبتها 35% على عام 2003. وقد نمت الصادرات الروسية لعام 2005 وبلغت 24,7 مليار دولار، وبالمثل فقد ازدادت الصادرات الصينية لروسيا وبلغت 9,1 مليار دولار (Russian-Chinese Trade and Economic Operation: NATO, special report, 2009).

وخلال العامين 2006 و2007 تطور التعاون في مجال التجارة والاستثمارات والطاقة، كما أقيمت ندوات صينية–روسية لممثلي قطاع الأعمال، وقد بلغ حجم التجارة بين البلدين في عام 2006 نحو 34 مليار دولار، ثم ازداد في عام 2007 إلى حد ملحوظ ليصل إلى 48,16 مليار دولار، وازداد التبادل السلعي الصيني في عام 2008 مقارنة مع عام 2007، بنسبة 38,7%، وبلغ 55,9 مليار دولار، وازداد التصدير الروسي إلى الصين في العام نفسه بنسبة 33%، كما ازداد الاستيراد الروسي من الصين بنسبة 42,3%، وشغلت الصين عام 2008 المرتبة الثالثة بقائمة الشركاء في التجارة الخارجية مع روسيا. وبلغت حصة الصين في حجم التبادل التجاري

الخارجي لروسيا في عام 2008 نسبة، مقدارها 7,6%، (Russian-Chinese Trade and Economic Operation: NATO, special report, 2009).

أما روسيا فشغلت المرتبة الثامنة في التجارة الخارجية الصينية، وتشغل الصين عام 2009 المرتبة الأولى في التجارة الروسية الخارجية، وذلك على الرغم من انكماش حجم التجارة المتبادلة معها، على خلفية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ حيث تقلصت التجارة الروسية الصينية بنسبة 38,5% بالمقارنة مع الحقبة نفسها في عام 2008، بما في ذلك انخفاض التصدير الروسي إلى الصين بنسبة 41% وتقلص الاستيراد الروسي من الصين بنسبة 36,8%؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض التجارة بين روسيا والصين بقيمة 1,5 مليار دولار، ولكن حجم التجارة بين البلدين عاد ليرتفع في عام 2010م ليبلغ نحو 59,342 مليار دولار، بزيادة نسبتها 34,5 على عام 2009م؛ وذلك نتيجة انخفاض تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصادهما (Russian-Chinese Trade and Economic Operation: 2009).

التعاون في مجال الطاقة:

لقد برزت وجوه للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين في مجال الطاقة بأشكالها كافة، من نفط وغاز، إضافة إلى الطاقة الكهرو-ذريّة والنووية. وقامت الدولتان بترتيبات خاصة لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات النفط والغاز والطاقة. وارتفع – إلى حد كبير – نشاط المؤسسات الروسية الضخمة المتخصصة في مجالات الطاقة في الاتجاه الصيني، وأعلن حينها عن مشاريع عدة في مجال الطاقة تسهم فيها كبريات الشركات الروسية، مثل بناء خط أنابيب النفط "روسيا – الصين" ومساهمة شركة "غاز بروم" الروسية في مشروع إنشاء خط أنابيب الغاز العابر للصين وقيام تعاون متعدد الأوجه في مجال صناعة الألومنيوم. ولتزويد الصين بالنفط والغاز قامت روسيا بالتنقيب عن هاتين المادتين الحيويتين في سيبيريا القريبة من الحدود الصينية، وبنت خط أنابيب لنقل الغاز من هذه المناطق إلى الصين بطول 2500 كم، وبتكلفة 1,7 مليار دولار، بقدرة تصريفية تبلغ 20–30 مليون طن من النفط سنوياً (Weitz, 2008).

وشغلت المرحلة الأولى من أنبوب النفط "شرق سيبيريا – المحيط الهادئ" في نهاية عام 2008م، ليبدأ بعد ذلك ضخ النفط في الاتجاه الشرقي. وبحسب الخطة

المقررة، ستزداد طاقة الأنبوب التمريرية تدريجياً حتى تصل إلى 80 مليون طن سنوياً بحلول عام 2020.

وفي فبراير عام 2009 وقع على الاتفاقية الحكومية الروسية – الصينية حول توصيل فرع إلى الصين من أنبوب النفط "شرق سيبيريا – المحيط الهادئ"، وتنظيم إمدادات النفط الروسي على المدى البعيد، وستقوم روسيا – وفقاً للوثيقة – بتصدير النفط إلى الصين عبر هذا الفرع على مدى عشرين عاماً، بمقدار 15 مليون طن في العام، حيث شرعت شركة "ترانس نفط" الروسية منذ عام 2009 بمدّ هذا الفرع إلى الصين من أنبوب نقل النفط "شرق سيبيريا – المحيط الهادئ"، على أن يدخل هذا الفرع حيز الاستثمار في العام المقبل (منير فياض، 2009).

أما فيما يتعلق بالغاز فقد أعلن إيجور سيتشين، نائب رئيس الوزراء أن موسكو مستعدة لتلبية جميع احتياجات الصين من الغاز، وأنها تخطط لبدء توريدات الغاز إليها اعتباراً من عام 2015. ووقعت شركة "غازبروم" والشركة الوطنية الصينية للنفط والغاز اتفاقية حول الشروط الأساسية العامة لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين. كما طور التعاون بين "لوك أويل" وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) في مشروعين قائمين "كوم كول" و"بوزاتشي الشمالية" في كازاخستان، و"أرال" في أوزبكستان، إلى جانب عدد من المشاريع الواعدة في روسيا والصين والدول الأخرى (منير فياض، 2009).

التعاون في المجال العسكري:

تتصدر الأسلحة قائمة الصادرات الروسية إلى الصين، وتعد الصين أكبر مشتر للسلاح الروسي في العالم؛ حيث تعتمد كثيراً على عمليات الإحلال وإمدادات قطع الغيار في الجيش الصيني. وتستأثر وحدها بـ40% من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسية 70% من إجمالي واردات الصين من الأسلحة. ويبلغ حجم مشتريات الصين من السلاح الروسي نحو ملياري دولار سنوياً. وقد وقَّع الجانبان اتفاقاً استراتيجياً حول "التعاون التكنولوجي المتعلق بالقضايا العسكرية" كجزء من الخُطَّة المشتركة لتعميق العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية، والشراكة والتعاون بينهما. وقد قامت الصين بتوقيع عدة صفقات تسليحية مع روسيا : 200 طائرة قتالية طراز (سي يو 27)، و 2 طائرة قتالية طراز (سي يو 30)، و8 غواصات طراز (كليب كيو)، وغواصتان طراز(سوفر ميني)،

و3 طائرات إنذار مبكر طراز (إيه 50)، بالإضافة إلى نظم الرادار والصواريخ الخاصة (أحمد إبراهيم محمود، 2007).

ولا يقتصر التعاون العسكري على عملية التجارة والتجديد والصيانة فقط، بل امتد إلى المجال الاستراتيجي والتدريبي والتخطيطي، وذلك من خلال إجراء المناورات المشتركة، كالمناورة التي أجريت في صيف 2005، وقد وصفت وسائل الإعلام هذه المناورات بأنها "تحمل رسائل متعددة"؛ حيث رأت شبكة "سي إن إن" الأمريكية أن المناورات تمثل "استعراضاً للعضلات العسكرية للدولتين الشيوعيتين سابقاً"، وذلك في منطقة قريبة من المجال الحيوي للأسطول الأمريكي السابع، كما أن هذه المناورات التي أجريت أمام ميناء فلاديفا ستوك الروسي وشبه جزيرة شاندونج الصينية على المحيط الهادئ لم تكن بعيدة عن مناطق نفوذ القاعدة الأمريكية في جزيرة أوكيناوا في جنوبي اليابان. وذهبت بعض مراكز الأبحاث الأمريكية إلى وصف المناورات بأنَّها "تحالف أحمر لمواجهة الخط البرتقالي"، في تلميح إلى التعاون بين جيشين عتادهما العسكري من زمن الشيوعية، يحاول إيقاف توغل الثورات السلمية التي تطيح بنظم الحكم في وسط آسيا، وربما تصل إلى أحد البلدين (Weitz, 2008).

كما يقوم التعاون العسكري بين الطرفين من خلال تنسيق المواقف حيال المواقف الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تهدد الأمن العالمي، ومن هنا كان رفض الدولتين قرار الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، عندما حسم مصير معاهدة "أي. بي. أم" للصواريخ المضادة للصواريخ، التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في عام 1972؛ ففي (13/سبتمبر/2001) أعلن انسحاب الولايات المتحدة من طرف واحد. ومع تخطئة موسكو وبكين لموقف واشنطن، بدأ الحديث المشترك الروسي – الصيني حول مسائل دعم الاستقرار الاستراتيجي للمرة الأولى على صعيد العالم وعلى النطاق الاستراتيجي الشامل (رشيد قويدر، 2001).

التعاون في المجال الثقافي والمجالات الإنسانية:

تعدّ معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون الموقعة بين الصين وروسيا في (16/يوليو/تموز 2001) أساساً لتطوير العلاقات بين البلدين، وأنجزت بنجاح عام 2007 خُطَّة العمل الخاصة بتطبيق بنود المعاهدة للأعوام 2005 –2007. وفي (نوفمبر/تشرين الثاني2007) أقرت الخطة المماثلة للسنوات الأربع القادمة، وثمة

مشاريع ثنائية ضخمة تسهم في تطوير العلاقات الروسية – الصينية، منها مشروع سنة روسيا في الصين وسنة الصين في روسيا، وقد أنجزا في عامي 2006 –2007.

ومن ناحية التبادل الثقافي بين البلدين، فإنه يدرس نحو 12 ألف طالب صيني في مختلف الجامعات الروسية وعلى نفقة الموازنة الفيدرالية الروسية. كما يزداد عدد الطلبة الروس الذين يقومون برفع كفاءاتهم في الصين، وبلغ عددهم 9 آلاف طالب(أبو بكر الدسوقي،2007).

رابعاً – أهم القضايا العالقة في العلاقات الروسية – الصينية:

هناك العديد من القضايا الخلافية بين البلدين، من أهمها ما يلي:

أولاً – الخلل الديمغرافي: وهذه مشكلة تتعرض لها الدولتان، وهناك عبارة رائجة تجسد هذه المشكلة بدقة، وهي أن روسيا أرض تحتاج إلى شعب والصين شعب يحتاج إلى أرض، وهذه معادلة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار في المنطقة بالكامل. ويرجع أصل المشكلة إلى أن تعداد السكان في روسيا قد انخفض خلال السنوات العشر الأخيرة بمقدار 9,5 ملايين نسمة، على الرغم من عودة آلاف الروس من الجمهوريات السوفييتية السابقة. ويبلغ معدل المواليد في روسيا نحو 1,5 مليون نسمة سنوياً، لكنه يقل عن معدل الإحلال بنحو 700 ألف إلى 800 ألف نسمة، وذلك مرجعه أسباب اقتصادية وصحية وثقافية أيضاً، وهو الأمر الذي يعرض الشعب الروسي للفناء (أبو بكر الدسوقي، 2007).

وفي المقابل، هناك أزمة في الزيادة السكانية في الصين التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث تعداد السكان، إذ وصل إلى (1,337) مليار نسمة بحسب إحصائيات عام 2007، ويبلغ معدل الزيادة السكانية الصافية في الصين 10 ملايين نسمة سنوياً، على الرغم من انتهاج سياسات صارمة لتنظيم الأسرة منذ سبعينيات القرن الماضي (أبو بكر الدسوقي، 2007).

ومما يزيد من الخلل الديمجرافي بين الجانبين أن عدد سكان روسيا يبلغ 143 مليون نسمة، يعيشون على مساحة تقدر بـ 17 مليون كم مربع؛ أما الصين، فيبلغ عدد سكانها 1300 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها 9,5 ملايين كم مربع؛ أي أن مساحة روسيا تكاد تقترب من ضعف مساحة الصين، في حين يبلغ سكان روسيا 1/9 من سكان الصين، ويمكن أن تبرز المشكلة بشكل أكبر إذا علمنا أن عدد سكان سيبيريا الروسية يبلغ 30 مليون نسمة، في حين يبلغ عدد سكان الأقاليم الصينية

المقابلة للحدود 250 مليون نسمة. وهناك اليوم نصف مليون صيني داخل الحدود الروسية، ويتوقع أن يصبحوا 20 مليوناً خلال العقود القادمة عن طريق الهجرة غير المشروعة، وهذه الظاهرة يسميها القوميون الروس "احتلالاً صينياً صامتاً" للمناطق الشرقية من روسيا (أبو بكر الدسوقي، 2007).

ثانياً – التنافس الصيني مع روسيا حول شبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز: فشبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز تعتبر قضية محورية لدول الاتحاد السوفييتي السابق المحيطة ببحر قزوين: كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان؛ حيث إن موقعها الجغرافي لا يتيح لها منفذاً على البحار المفتوحة، تستطيع من خلاله أن تنقل صادراتها إلى الأسواق العالمية. وتعد شبكة خطوط الأنابيب التي شيّدت في عهد الاتحاد السوفييتي، ولا تزال تسيطر عليها روسيا، هي القناة الرئيسة لتصدير منتجات هذه الدول، مما وضعها في موقف ضعيف أمام روسيا التي احتكرت شراء هذه الصادرات؛ حيث تعيد بيعها بأسعار مرتفعة في الأسواق الأوروبية (دينا عمار، 2010).

ومع زيادة الطلب من الدول الصاعدة – مثل الصين – على الطاقة، اتجهت الأنظار إلى منطقة بحر قزوين التي اكتسبت أهمية جديدة لمد خطوط أنابيب نقل الغاز والبترول من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان شرقاً إلى الصين في مسارات لا تخضع للسيطرة الروسية؛ حيث شرعت الصين في إنشاء خطين من الأنابيب لنقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى مباشرة إلى الصين لكسر الاحتكار الروسي (عاطف عبد الحميد، 2006).

الخط الأول يتمثل في خط أنابيب غاز وسط آسيا – الصين، وهو خط أنابيب غاز ذو فرعين بطول 1,833كم، ويبدأ عند حقل غاز سامان – داب في تركمانستان، ثم يمتد عبر أوزبكستان وكازاخستان، وصولاً إلى الشانكو في الصين. ويبلغ إجمالي الطاقة الإستيعابية للخط 30 مليار متر مكعب في السنة، ستزود تركمانستان الخط بـ 30 مليار متر مكعب سنوياً من حقول سامان دابا وساج كنار. وستزود كازاخستان الخط بـ 10 مليارات متر مكعب من حقول غاز كاراتشاجاناك وتنجيز وكاشاغان. وقد بدأ العمل في الفرع الأول من هذا المشروع في عام 2010، وسوف يبدأ العمل في الفرع الثاني في عام 2011.

وسيساعد خط الأنابيب الصين على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، ويعزز التعاون الاقتصادي بينها وبين والدول المصدرة. **كما يساعد تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان على تنويع أسواق بيع الطاقة، بدلاً من الاعتماد على التوريد لروسيا وإيران؛ حيث إن نحو 70% من صادرات غاز تركمانستان كانت تمر عبر خطوط الأنابيب الروسية. وهذا الخط يضعف من موقف روسيا في الوفاء بالتزاماتها لتوريد الغاز لأوروبا، كما يضعف من موقفها التفاوضي حول شروط شرائها للغاز التركماني، وقد يؤثر مستقبلاً في احتمالات تصدير الغاز الروسي من شرق سيبيريا إلى الصين** (Brown, 2010).

أما الخط الثاني فهو خط أنابيب نفط كازاخستان – الصين، وهو خط أنابيب نفط يمتد بطول 2،228 كم، من إتيراو في كازاخستان إلى الشانكو في شينجيانغ بالصين. ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية للخط 20 مليون طن سنوياً. وقد شيّد خط الأنابيب على ثلاث مراحل، آخرها اكتمل في (11/يوليو/2009).

ويحقق هذا الخط للصين الهدف الاستراتيجي المتمثل في توفير الطاقة لاقتصادها التصنيعي الذي يعد سريع النمو، وكثيف الاستخدام. من ناحية أخرى، يحقق هذا المشروع لكازاخستان حرية الحركة، وإمكانية المفاوضة كلاعب أساسي وقوي في مجال الطاقة في وسط آسيا. **كما أنه يساعدها على تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي، وتقليص احتمالات تعرضها للسيطرة الروسية، ويمثل هذا الخط تجسيداً للتنافس المتزايد بين روسيا والصين؛ حيث يعزل روسيا ويضعف سيطرتها على دول الاتحاد السوفييتي السابق** (دينا عمار، 2010).

ثالثاً – تضارب المصالح بين الدولتين أحياناً: حيث تبدو القاعدة الحاكمة في عالم السياسة أنه لا توجد صداقات دائمة، ولكن توجد مصالح دائمة، وكل دولة تسعى – بالضرورة – إلى تحقيق مصالحها، وهذا ما يتحقق في العلاقة بين روسيا والصين. فعلى الرغم من المعاهدة القائمة، فقد تراجعت روسيا عن اتفاقها مع الصين في تنفيذ مشروع "إن دي" لخط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين، لصالح اليابان بتنفيذ خط آخر يعرف بـ (إن إن)، وذلك نتيجة لاتباعها – مؤخراً – دبلوماسية النفط في علاقاتها الدولية المترامية وخاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية، والصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، طمعاً في تحقيق أقصى قدر من مصالحها الخاصة. وهذا التوجه لا يمكن أن تعارضه الصين، ولذا فقد بدأت

في اتباع سياسة تنويع مصادر النفط في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا (عاطف عبدالحميد، 2009).

رابعاً – تأخذ روسيا على الصين تحالفها مع الولايات المتحدة ومتانة علاقاتها بها – المنافس التاريخي لها- نظراً لوجود عدد كبير من المصالح الاقتصادية والتجارية الهائلة بين البلدين، كما تأخذ الصين على روسيا إمدادها للهند – عدوها التاريخي – بأحدث تقنيات الأسلحة، في حين أنها تصدر للصين أسلحة أقل حداثة (نورهان الشيخ،2011 ب).

إن الحديث عن (تحالف استراتيجي) بين روسيا والصين – فضلاً عن أن يكون موجهاً ضد الولايات المتحدة – ينطوي على قدر كبير من المبالغة، على الأقل في هذه المرحلة من تطور العلاقات بين البلدين، والعلاقات الدولية عموماً. **فالصين تتحدث عن الولايات المتحدة أيضاً (كشريك استراتيجي)**، على الرغم من كل التناقضات بينهما. وتحرص على ألا تصل العلاقات مع واشنطن إلى أن يكون طابعها العام هو المواجهة أو مزاج (الحرب الباردة)، على الرغم مما يشوبها أحياناً من توتر أو حتى أزمات. وينبغي التأكد من قوة الطابع البراجماتي للسياسة الخارجية الصينية؛ فهي على الرغم من صدامها مع الولايات المتحدة حول بعض القضايا الحيوية، يجب أن لا ننسى حاجتها الماسة إلى التكنولوجيا الأمريكية والغربية المتطورة، وإلى الأسواق الغربية، وفي مقدمتها السوق الأمريكية التي تحقق معها فائضاً تجارياً؛ حيث تعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للصين، وبلغ الحجم التجاري بينهما عام 2010 ما قيمته 300 مليار دولار أمريكي (نورهان الشيخ، 2011 ب).

أما بالنسبة إلى روسيا، فعلى الرغم من تحالفها مع الصين، فإنها حريصة على الاحتفاظ بكل البدائل مفتوحة في تحالفاتها، هذه البدائل لا تسمح بوصف العلاقات الروسية – الصينية بأنها علاقات تحالف استراتيجي، بدليل استمرار توطيد علاقتها مع الهند، وفي هذا الإطار، زار رئيس روسيا الأسبق، فلاديمير بوتين، الهند في أكتوبر عام 2000، ووقع خلال الزيارة بيان المشاركة الاستراتيجية بين البلدين. وركزت الزيارة على التعاون في مجال الطاقة وتطوير العمل، ولا سيما في مجال التقنيات المعلوماتية. وقد قام أتال بيهاري فاجباي، رئيس وزراء الهند السابق – في الفترة بين 11–13 نوفمبر عام 2003 – بزيارة روسيا، ووقعت في أثناء الزيارة (10)

وثائق تشمل "التحديات الشاملة وتهديد الأمن والاستقرار العالمي". وقد قام رئيس الوزراء الهندي، مانموهان سينج في ديسمبر عام 2005 ونوفمبر عام 2007 بزيارتين رسميتين، وقع خلالهما عدداً من الاتفاقيات في مجال الفضاء (نورهان الشيخ، 2011 ب).

خامساً – السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الروسية – الصينية:

بعد محاولة الإجابة عن سؤال الدراسة: **ما أسس العلاقات الروسية – الصينية وموضوعاتها ومرتكزاتها خلال عقدين من الزمن (1991–2010) فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقات؟** لا بد من عرض بعض الملاحظات المهمة ذات الصلة بالعلاقات الروسية – الصينية خلال الحقبة (1991–2010)، على النحو التالي:

أولاً: إن العلاقات الروسية الصينية قد بدأت في التحسن منذ عام 1989؛ أي قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي، **ولكن بعد هذا الانهيار واختفاء أوجه الخلافات الأيديولوجية وتحول النظام العالمي من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد، اندفعت هذه العلاقات اندفاعاً لم يشهده البلدان من قبل.** وبدأ الجانبان توثيق عرى التقارب بينهما بتذويب خلافاتهما السابقة المزمنة، وأهمها ملف الحدود التي تتجاوز 4300 كيلو متر، ووقعا كثيراً من الاتفاقيات وآخرها في تموز يوليو 2008؛ حيث توصل البلدان إلى اتفاق تام حول ترسيم حدودهما، وفي عام 2001 وقَّع الجانبان معاهدة للصداقة والتعاون القائمين على حسن الجوار، والتنسيق المتبادل، وتقريب وجهات النظر بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك (بشير عبدالفتاح، 2005).

ثانياً: منذ عام 1991 إثر انهيار الاتحاد السوفييتي وما ترتَّب عليه من فراغ استراتيجي هائل، تدافعت قوى دولية وإقليمية كبرى على ملء هذا الفراغ وخاصة الولايات المتحدة. وفي هذا المعترك انبلج التقارب الاستراتيجي بين موسكو وبكين، في محاولة من جانب كل منهما للاستقواء بالآخر في مواجهة مساعي واشنطن للهيمنة على القارة الآسيوية، توطئة لبسط نفوذها في ربوع العالم أجمع، في إطار سياستها التبشيرية، بما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي يتميز بالقطب الواحد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. في حين تدعو كل من روسيا والصين إلى عالم

متعدد الأقطاب، وإلى تعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية، وتتفقان للعمل على الحد من انتشار السلاح النووي.

ولذلك نجد أنَّ مواقف البلدين في منظمة الأمم المتحدة – وخاصة في مجلس الأمن – غالباً متطابقة أو متقاربة مثل (الملف النووي الإيراني، الملف النووي الكوري، واحتلال العراق (بشير عبدالفتاح، 2005)، والموقف من الثورات والأحداث الجارية في ليبيا وسوريا... إلخ)؛ أي مخالفة للموقف الأمريكي (نورهان الشيخ، 2011 أ).

كما قام البلدان بتنسيق مواقفهما تجاه كثير من القضايا؛ فروسيا تحتاج إلى الصين لمساندتها في موقفها من توسعات حلف الأطلنطي وسياسة الولايات المتحدة المهيمنة على الحلف، وقضية الدرع الصاروخي الذي تصرّ الولايات المتحدة على نشره في شرق أوروبا، وقضية الاعتراف الأمريكي باستقلال كوسوفو وانضمام جورجيا وأوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو"، على الرغم من المعارضة الروسية على ذلك.

أمَّا الصين فتحتاج إلى روسيا لتأييد موقفها في عدة قضايا، من مثل التدخل الأمريكي الدائم في ملف حقوق الإنسان والديمقراطية والتسلح الصيني والاعتراف بحق الصين في تايوان (المركز العربي للمعلومات، 2008).

ثالثاً: من الملاحظ أن هناك إنجازات كثيرة تحققت في العلاقات بين روسيا والصين، ذات أهمية كبيرة، وقد تناولت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والإنسانية.

رابعاً: على الرغم من التطور الذي حدث في العلاقة بين الدولتين، فإن هذه العلاقة **ما زالت تواجه كثيراً من المشكلات**؛ فإضافة إلى ضعف الثقة المتبادلة بين الدولتين، النابع من تجارب تاريخية ومواجهات عسكرية إلى جانب التقارب الروسي– الهندي والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الولايات المتحدة والصين والتنافس الخفي بين الصين وروسيا حول شبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز من بحر قزوين تبرز مشكلة الخلل الديمغرافي بينهما كخطر محتمل والهجرة غير المشروعة من الصين إلى روسيا (عاطف عبد الحميد، 2009).

خامساً: على الرغم من تطور العلاقات بين روسيا والصين في مختلف مجالات التعاون وخاصة في مجال التعاون الاقتصادي، فإن ذلك التعاون يبقى متواضعاً بالمقارنة مع التعاون بين الولايات المتحدة والصين، ويمكن القول إن الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد

الصيني أصبحا عالقين في اعتمادهما المتبادل أحدهما على الآخر؛ حيث إن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد استهلاكي للمنتجات الصينية؛ إذ بلغت الصادرات الصينية للولايات المتحدة نحو 338 مليار دولار، في حين لم تزد صادرات الولايات المتحدة للصين على 70 مليار دولار عام 2010. ويقوم الاقتصاد الصيني بدور الممول للولايات المتحدة والمستثمر الرئيس في اقتصادها (مغاوري شلبي، 2010).

وبناء على هذه الملاحظات يمكن توقع "السيناريوهات" المستقبلية للعلاقات الروسية – الصينية في ظل التطورات الجديدة على النحو التالي:

1 – السيناريو الأول:

تطور العلاقات الروسية الصينية إلى مستوى التحالف الاستراتيجي؛ على الرغم من أن هذا السيناريو غير مرجح على الأقل في المديين القريب والمتوسط، وهو سيناريو يقوم على أساس أن تراجع قوة الولايات المتحدة سوف يكون السبب في إعلان علاقة التحالف الاستراتيجي بين روسيا والصين.

فعندما وقعت أحداث (11/سبتمبر/2001) كانت الولايات المتحدة تبدو القوة العظمى المنفردة على قمة النظام الدولي، وبعد عشر سنوات من هذه الأحداث، وفي إطار من الجهد المستمر في محاربة الإرهاب، تراجعت قدرتها وهيمنتها على مؤسسات النظام الدولي، وظهر جلياً أن النظام الدولي ينتقل من حال إلى حال، كما رافق ذلك أن هامش التفوق الغربي أخذ في التراجع والتقلص بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وحقيقة الأمر، أن ذلك يعتبر مؤشراً على تغير الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وتبدل في موازين القوى، وانقلاب في نمطي التفاعلات والعلاقات. كما أننا نشهد انتهاء للحقبة الأمريكية الغربية التي سادت العالم طويلاً، وقد تحل محلها حقبة دولية أخرى.

من ناحية أخرى، رافق ذلك تواصل الصعود الصيني بشكل لافت للنظر ومثير للإعجاب؛ حيث نجحت الصين في أن تحتل موقع ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم، كما أنها حققت أعلى معدل للنمو في العالم على الرغم من تراجعه. كما أن روسيا قد استعادت عافيتها؛ حيث استفادت من الطفرة النفطية المتمثلة في زيادة أسعار النفط والتخلص من المساعدات المالية الغربية. كما أن لديها شعوراً بالغبن والرغبة في استعادة مكانتها المفقودة.

ويشكل ذلك فرصة سانحة لروسيا والصين لتعلنا عن تشكيل محور جديد

يوازي المحور الأمريكي الغربي، وسوف ترقى علاقات البلدين إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، والتطورات الراهنة تثبت ذلك؛ إذ إن روسيا والصين تشكلان محوراً جديداً يتصدى – لأول مرة – للسياسات الغربية. وقد تجلى ذلك بوضوح في موقفهما حيال الثورة الليبية بمعارضتهما لأي قرار دولي بشأن ليبيا، وامتناعهما عن التصويت على القرار 1973. واستخدامهما لحق النقض (الفيتو) لمرتين لإحباط مشروع قرار يدين النظام السوري.

2 – "السيناريو" الثاني:

استمرار علاقة التعاون الاستراتيجي؛ أي أن العلاقة بين موسكو وبكين ستبقى ضمن إطارها الحالي، **وهذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً.**

إن روسيا والصين تخشيان من إعلان التحالف الاستراتيجي تجنباً لاستفزاز الولايات المتحدة التي يمكن أن تستغل ذلك باستنفار العالم الغربي ضدهما.

فعلى الرغم من حالة التراجع في قوة الولايات المتحدة، فإنها ستظل تتمتع بقدر من القوة لا تتمتع به أي دولة أخرى على الساحة الدولية، وخاصة على المستويين القريب والمتوسط.

وتدرك كلتا الدولتين حاجتها للغرب وخاصة للولايات المتحدة.

فالصين على الرغم من وجود بعض الاختلافات بينها وبين الولايات المتحدة، فإن المصالح المشتركة للبلدين على المستويين الدولي والإقليمي تتزايد أكثر. ومن أهم أسس العلاقات الأمريكية – الصينية خلال العقود الثلاثة الماضية الاحترام المتبادل. فالخلافات بين البلدين تحل بطريقة سلمية ومفيدة من خلال المشاورات على قدم المساواة. ويعتبر قادة البلدين **العلاقات الصينية – الأمريكية علاقات "تعاون بناءة".**

كما تدرك الصين مدى حاجة اقتصادها إلى الولايات المتحدة، باعتبارها مقترضاً ومنفقاً والملاذ الأخير في الاقتصاد العالمي، وأنها أهم أسواق الصادرات الصينية، التي تمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للصين.

وعقب الأزمة المالية العالمية أبرز الوضع الاقتصادي الجديد مقدار التداخل بين مصالح الصين والولايات المتحدة والدول الغربية بشكل عام؛ فقد نجحت الصين في مواصلة صعودها، بمعدلات نمو ربما انخفضت عما كانت عليه من قبل، ولكنها أعلى من أي من الدول الصناعية، وأصبحت الصين بذلك تؤدي دور المنقذ

للنظام الرأسمالي العالمي. ومن ثم، فإن الصين لا تتدخل لإنقاذ اقتصاديات هذه الدول حباً فيها، بل تجنباً لتداعيات كارثية على اقتصادها.

أما بالنسبة إلى روسيا، فعلى الرغم من أن حربها القصيرة في جورجيا عام 2008 قد أعادت إلى الأذهان لمحات من القوة الروسية التاريخية، فمن المشكوك فيه أن تستعيد روسيا هيمنتها الإقليمية ونفوذها العالمي؛ فهي تعاني تدهوراً في الإمكانات العسكرية، وفساداً منتشراً في مؤسسات الدولة، ومشكلات ديمغرافية، وغير ذلك من عوامل الضعف الداخلي. وما تحتاج إليه روسيا هو شريك قادر على مساعدتها في تخطي هذه المشكلات، واستعادة قوتها الضائعة، ولن تستطيع روسيا تحقيق ذلك دون مساعدة من الغرب.

من ناحية أخرى، ترتبط روسيا بعلاقات تعاون ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وخاصة في المجال الاقتصادي ومجال الطاقة، وعلى الرغم من أهمية القضايا الأمنية والسياسية فإن التعاون الاقتصادي الروسي مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يظل يحتلّ مكانة الصدارة؛ حيث تنطلق القيادة الروسية من وجود شراكةٍ استراتيجية مع الولايات المتحدة وأوروبا، وهذا يمثلُ توجهاً عاماً حاكماً في السياسة الخارجية الروسية.

المراجع:

أبو بكر الدسوقي (2007). العلاقات الروسية – الصينية .. محددات الخلاف وآفاق التعاون، **السياسية الدولية،** العدد 170، أكتوبر، المجلد 42: 77–79.

أحمد إبراهيم محمود (2007). الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، **السياسة الدولية،** العدد170، أكتوبر: 63–64.

الأخبار العربية (2011). **زعيما الصين وروسيا يشيدان بمعاهدة الصداقة ويتعهدان ببذل جهود جديد،** يونيو، الموقع: www.arabicnews.cn/dossier.

بشير عبدالفتاح (2005). الأبعاد الاستراتيجية للمناورات الروسية الصينية، **السياسة الدولية،** العدد162، أكتوبر: 218–219.

دينا عمار (2010). شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين ... مسارات متنافسة، **السياسة الدولية،** العدد 180، أبريل: 172–175.

رشيد قويدر (2001). روسيا والدرع الصاروخي الأمريكي والواقع العالمي، **مجلة الحوار المتمدن،** 25/7/2001، العدد 123، 1987.

عاطف عبدالحميد (2009). **رداء عسكري لمصالح اقتصادية .. من يحكم آسيا الوسطى أقل الشياطين خطرا ؟،** 2/9/2009، الموقع : www.aljazeera.net.

عاطف عبدالحميد (2006). أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، **السياسة الدولية**، **العدد** 164، أبريل، 80.

محمد عباس ناجي (2002). أبعاد ونتائج زيارة الرئيس الأمريكي للصين، **السياسة الدولية**، **العدد**148، أبريل، 146.

المركز العربي للمعلومات (2008). **موقف الصين من كوسوفو واستقلالها**، 28/1/2008، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.arabsino.com.

مغاوري شلبي (2010). الولايات المتحدة والصين .. قطبية ثنائية جديدة، **السياسة الدولية**، العدد 179، يناير 2010، المجلد 45: 85–86.

منير فياض (2009). **روسيا والصين تصوغان مفاهيم جديدة للتعاون في الطاقة**، 22/ أبريل/ 2009، الموقع: www.alrroya.com.

موقع المجهر (2011). **روسيا والصين تصران على رفض أي عقوبات على سوريا من مجلس الأمن**، 8/9/2011، الموقع: www.mjhar.com.

نورهان الشيخ (2011 أ). مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، **السياسة الدولية**، العدد 186، أكتوبر، المجلد 46، 113.

نورهان الشيخ (2011 ب). روسيا ... الشريك الطبيعي للصين، **السياسة الدولية**، العدد 183، يناير، 93.

Brown, P. (2010). *Russia along for a Chinese Ride*, www.atimes.com/atimes/china/LJ06Ado3.html.

Blank, S. (2010). New emerge in the Sino-Russian military relationship, *China Brief*, Vol. X, Issue 21, October 22, The Jamestown Foundation.

Foreign Policy Concept Of The Russian Federation approved by the President of the Russian Federation V. Putin, June 28, 2000 <http://www.russiaeurope.mid.ru/concept.html>.

International Crisis Group, (2006) Kosovo status: delay is risky, *Policy Briefing*, 10 November: 22.

Legvold, R. (1995). Russia and strategic quadrangle in: Michael Mandelbaum, (Ed.). The *Strategic Quadrangle: Russia. China, Japan, and The United States in East Asia (New York:)* Council on foreign relations press: 49-50.

Russian-Chinese Trade and Economic Operation: NATO, Special Report, (2009). Problems and Prospects, Current Situation, at this Link: November), Parliamentary Assembly: 22.

The Primakov Doctrine, (1998) Ministry of Foreign affairs of the Russian Federation, Information and Press Department <http://www.mid.ru/brp_40nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb8/3f8005f0c5ca3710c>.

Weitz, R. (2008). *China-Russia security relations: strategic parallellism without partnership or passion?* www.strategicstudiesinstitute.army.mil.

قدم في: ديسمبر 2011

أجيز في: يوليو 2012

Russian-Chinese Relationships: 1991-2010

Saddah A. Al Habashneh [*]
Mohammed H. Al Katatsheh [**]

The aim of this study is to investigate the main areas of Russian-Chinese agreements and disputes during the period 1991-2010. Through using a descriptive case study approach, this study concludes the following: **First**, Russian-Chinese relationships started to improve as far back as 1989, shortly before the collapse of the Soviet Union. However, after the disintegration of the Soviet Union and the fading of ideological differences between the two countries, this relation picked up momentum at an unprecedented level. **Second**, co-operation between the two countries is obvious on several levels and regarding different matters. For Example, Russia is in need of Chinese support in a number of issues chief of which is dealing with the expansion of NATO in the former USSR countries as in Ukraine and Georgia, the Missile Shield, and the issue of Kosovo's independence which Russia opposes. On the other hand, China seeks Russian support in such matters as the American intervention in the issue of human rights in China, Chinese armament, and the Taiwan Question. **Third**, Russian-Chinese relationships have developed in almost all economic, military, cultural and human areas. **Fourth**, despite this important improvement in Russian-Chinese relations, there still exists some profound disputes between the two countries particularly with regard to demographic disorder, competition over networks of oil and gas, the Russian military

* Head of the Political Science Department at the University of Mutah - Jordan.
** House of Representatives of Jordan School of International Studies at the University of Jordan, Jordan.

support of India (China's archenemy),and the development of Chinese relations with America (Russia's top rival). **Fifth**, future scenarios of the relation between Russia and China vary, although it is quite likely that a strategic coordination will prevail.

Keywords: Russian-Chinese relationships, Multiple poles system, Dmitry Medvedev, Shanghai Cooperation Organization.